

Distr.: General
12 July 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والأربعون

13 أيلول/سبتمبر - 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021

البند 6 من جدول الأعمال

الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

باراغواي

* يُعمَّم المرفق دون تحرير رسمي وباللغة التي قُدم بها فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

- 1- عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5، دورته الثامنة والثلاثين في الفترة من 3 إلى 14 أيار/مايو 2021. واستعرضت الحالة في باراغواي في الجلسة السادسة المعقودة في 5 أيار/مايو 2021. وترأس وفد باراغواي وزير الخارجية، أوكلیدس أسيفيدو. واعتمد الفريق العامل التقرير المتعلق بباراغواي في جلسته العاشرة المعقودة في 7 أيار/مايو 2021.
- 2- وفي 12 كانون الثاني/يناير 2020، اختار مجلس حقوق الإنسان فريق المقررين التالي (المجموعة الثلاثية) لتيسير استعراض الحالة في باراغواي: ألمانيا، وأوروغواي، وناميبيا.
- 3- ووفقاً للفقرة 15 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 وللفقرة 5 من مرفق قراره 21/16، صدرت الوثائق التالية لأغراض استعراض الحالة في باراغواي:
 - (أ) تقرير وطني/عرض كتابي مقدم وفقاً للفقرة 15(أ)⁽¹⁾؛
 - (ب) تجميع للمعلومات أعدته مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) وفقاً للفقرة 15(ب)⁽²⁾؛
 - (ج) موجز أعدته المفوضية وفقاً للفقرة 15(ج)⁽³⁾.
- 4- وأحيلت إلى باراغواي، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة أسئلة أعدتها سلفاً ألمانيا، والبرتغال، وبلجيكا، وبنما، وكندا باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالآليات الوطنية للتنفيذ والإبلاغ والمتابعة، وإسبانيا، وأوروغواي، وسلوفينيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويمكن الاطلاع على هذه الأسئلة في الموقع الشبكي للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً- موجز مداوالات عملية الاستعراض

ألف- عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

- 5- ذكر رئيس الوفد أن باراغواي تخضع للاستعراض الدوري الشامل للمرة الثالثة لإعادة تأكيد التزامها بمراعاة حقوق الإنسان. وقد كشفت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عن أوجه عدم المساواة في توفير اللقاحات التي تمثل منفعة عامة عالمية. وأفاد بأن باراغواي ترغب في أن تكون عضواً في مجلس حقوق الإنسان. وجميع حقوق الإنسان في باراغواي حيوية وهامة وغير قابلة للتصرف.
- 6- وأشار نائب وزير الخارجية إلى المجالات الرئيسية للتقرير الوطني. وبالنسبة لباراغواي، يشكل الاستعراض الدوري الشامل عملية للتقييم من جانب النظراء ومناسبة للتفكير والتقييم الذاتي. وسلط الضوء على الدور الذي يضطلع به نظام رصد التوصيات (SIMORE Plus) الذي وضعت باراغواي، وأشار إلى أن البلد تقاسم خبرته المتعلقة بهذا النظام مع غيره من خلال التعاون التقني.
- 7- وتضمن التقدم المحرز في البلد بين عامي 2016 و2020 وضع مجموعة من القوانين الجديدة، والتصديق على معاهدات دولية لحقوق الإنسان، وتعزيز الإطار المؤسسي. وفي عام 2016، عُيّن أمين

(1) [A/HRC/WG.6/38/PRY/1](#)

(2) [A/HRC/WG.6/38/PRY/2](#)

(3) [A/HRC/WG.6/38/PRY/3](#)

مظالم جديد ونائب أمين المظالم، وذلك على الرغم من استمرار التحدي المتمثل في الامتثال للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، حيث تدعو الحاجة إلى إجراء تعديل دستوري.

8- ونظراً للتكلفة الاجتماعية والاقتصادية للفساد، اعتمدت باراغواي الخطة الوطنية للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد للفترة 2021-2025. وفي إطار "نقاط برازيليا المائة"، وافقت السلطة القضائية على سياسة عامة لتيسير الوصول إلى العدالة لكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى بروتوكول للعدالة المشتركة بين الثقافات.

9- وتشكل الخطة الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدت في عام 2020، خطوة هامة في مجال مكافحة الاتجار بالأشخاص. وتسنى منذ عام 2018 تخصيص المزيد من الموارد للصندوق الوطني للوقاية وتوفير الرعاية للضحايا.

10- وبغية الحد من الفقر، تنفذ باراغواي الخطة الوطنية للحد من الفقر "Jajapo Paraguay" والنهج المُبين في نظام الحماية الاجتماعية "Vamos!". ووُضعت الاستراتيجية المتكاملة لإضفاء الطابع الرسمي على التوظيف لضمان ظروف عمل منصفة ومواتية. وفي عام 2019، غُدّل قانون العمل المنزلي لجعل أجور العمال المنزليين متماشية مع الحد الأدنى للأجور.

11- وفيما يتعلق بوفيات الأمهات والرضع، أشار نائب وزير الخارجية إلى برنامج تنظيم الأسرة، وخطة التعجيل بتخفيض معدلات وفيات الأمهات والأجنة وحديثي الولادة، والخطة الوطنية للصحة الجنسية والإنجابية للفترة 2019-2023. وتهدف خطة التعليم الوطنية لعام 2024 إلى تحقيق تحسن في فرص الحصول على التعليم وجودته.

12- وسلّط نائب وزير الخارجية الضوء على الخطة الوطنية الرابعة للمساواة واعتماد القانون رقم 16/5777 المتعلق بالحماية الشاملة للمرأة من جميع أشكال العنف. ووجهت السياسة الوطنية المعنية بالأطفال والمراهقين الإجراءات المتخذة من خلال تعزيز النظام الوطني لحماية الأطفال والمراهقين والتهوض بهم.

13- واعتمدت باراغواي الخطة الوطنية للشعوب الأصلية، واعتمد بروتوكول للتشاور والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة في عام 2018.

باء - جلسة التحوار وردود الدولة موضوع الاستعراض

14- أدلى 79 وفداً ببيانات خلال جلسة التحوار. وترد التوصيات المقدمة خلال جلسة التحوار في الفرع الثاني من هذا التقرير.

15- ولاحظت أندريجان أن باراغواي قد دعمت إطارها المؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بسبل منها إنشاء لجنة معنية بأهداف التنمية المستدامة وتحسين النظام القضائي.

16- وأثنت جزر البهاما على التقدم الذي أحرزته باراغواي في مجال تعزيز إطارها القانوني الرامي إلى الحفاظ على البيئة، من خلال التصديق على اتفاق باريس، وحماية الحياة البشرية، وذلك باعتماد القانون الشامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

17- ولاحظت بيلاروس أن آليات حقوق الإنسان لا تزال تشير إلى طائفة واسعة من الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في باراغواي، بما في ذلك التقارير المتعلقة بالتعذيب، والقتل خارج نطاق القضاء، والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري، والاحتجاز المفرط قبل المحاكمة.

- 18- ورحبت بلجيكا باعتماد باراغواي خطة عمل وطنية لحماية الأطفال من جميع أشكال العنف، ولكنها أعربت عن قلقها إزاء تزايد العنف الجنسي ضد المراهقات وانتشار عمل الأطفال.
- 19- وهنأت دولة بوليفيا المتعددة القوميات باراغواي على التقدم المحرز فيما يتعلق بالخطة الوطنية للتشاور مع الشعوب الأصلية. وأشارت إلى ضرورة أن تسد باراغواي الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة، وتعزز الجهود المبذولة لمعالجة مشكلة الاكتظاظ في السجون، وتحسن الآليات الرامية إلى منع العنف ضد المرأة، وتواصل جهودها لدعم حصول الشعوب الأصلية على التعليم.
- 20- ولاحظت بوتسوانا مع التقدير مواءمة الخطة الوطنية لحقوق الإنسان وخطة التنمية الوطنية مع أهداف التنمية المستدامة، وأثنت على باراغواي لسنها قوانين وسياسات تهدف إلى حماية البيئة.
- 21- وأثنت البرازيل على التقدم المحرز في إمكانية وصول الفئات الضعيفة إلى العدالة، والمساواة بين الجنسين في مجالات القضاء والعمالة والسياسية، والسياسات الرامية إلى منع الاتجار بالأشخاص ومكافحة الفساد. واقترحت أن تزيد باراغواي الميزانية المخصصة لحماية وتعزيز حقوق الشعوب الأصلية.
- 22- وأعربت بلغاريا عن تقديرها للجهود المبذولة لتعزيز حقوق النساء والفتيات، والتصدي للعنف الجنساني، وتعزيز حماية حقوق الطفل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشجعت باراغواي على ضمان التنفيذ والرصد الفعالين للخطة الوطنية لحقوق الإنسان، بسبل منها تخصيص الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة.
- 23- وهنأت كندا باراغواي على وضع نظام SIMORE Plus المحدّث، وهو منبر حكومي مفتوح لرصد تنفيذ التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والمرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.
- 24- وأثنت شيلي على جهود باراغواي لتعزيز المؤسسات من خلال إنشاء وزارة البيئة والتنمية المستدامة والتصديق على اتفاق باريس. وأقرت شيلي برغبة باراغواي في توفير التعاون التقني من خلال نظام SIMORE Plus.
- 25- ولاحظت الصين بقلق ارتفاع مستويات الفقر، لا سيما بين سكان الأرياف والشعوب الأصلية؛ ونظم التعليم والصحة التي تعاني من التخلف وتعكس أوجه عدم المساواة الاجتماعية، وما تتعرض له النساء والفتيات من تمييز وعنف؛ والجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص.
- 26- وأقرت كولومبيا بالتزام البلد القوي بحقوق الإنسان وطلبت منه مواصلة تعزيز نظام SIMORE Plus. وأشارت كولومبيا بأن تمضي باراغواي قدماً في تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وأثنت على باراغواي لاتخاذها إجراءات ضد العنف العائلي في سياق جائحة كوفيد-19.
- 27- وأقرت كوستاريكا بالتقدم الهام المحرز في استخدام نظام SIMORE Plus وتنفيذه، وأشادت بالحكومة لاتخاذها إجراءات لإدخال تحسينات في مجالي حقوق الإنسان والبيئة، ولحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.
- 28- وهنأت كوت ديفوار باراغواي على التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بالتصديق على الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان.
- 29- واعترفت كوبا بالجهود التي بذلتها باراغواي في التصدي للتحديات المحددة في مجال حقوق الإنسان، ولا سيما الجهود المبذولة للقضاء على الفقر وضمان الحقوق الأساسية، مثل الحق في الغذاء والصحة والتعليم والسكن اللائق.

- 30- ولاحظت تشيكيا مع التقدير أن باراغواي قد نفذت عدة توصيات منذ الاستعراض السابق، بما في ذلك في مجالي القانون الجنائي الدولي وحقوق الطفل.
- 31- وأثنت الدانمرك على باراغواي للإجراءات التشريعية التي اتخذتها في عام 2019 بشأن حقوق الشعوب الأصلية، في حين أعربت عن قلقها إزاء مسألة إعمال حقوق الشعوب الأصلية، بما في ذلك الحق في المشاركة السياسية والحقوق في الأراضي، وإزاء التقارير التي تفيد بارتفاع مستويات العنف الجنسي والجنساني.
- 32- وهنأت الجمهورية الدومينيكية باراغواي على التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المقبولة ورصد تنفيذها، وعلى التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال نظام SIMORE Plus، وسلّطت الضوء على الأثر الإيجابي لبرنامج التعاون التقني للبلد.
- 33- وأقرت إكوادور بالتقدم الذي أحرزته باراغواي منذ جولة الاستعراض الدوري الشامل السابقة، ولا سيما فيما يتعلق بنظام SIMORE Plus من أجل تنفيذ الالتزامات والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة.
- 34- وأثنت فيجي على باراغواي للإجراءات التي اتخذتها بشأن تغير المناخ، بما في ذلك تصديقها على اتفاق باريس وتنفيذها للتشريعات المحلية وخطط العمل الوطنية ذات الصلة.
- 35- وأعربت فنلندا عن تقديرها الكبير لمشاركة باراغواي في عملية الاستعراض الدوري الشامل.
- 36- وشجعت فرنسا الحكومة على تكثيف الجهود التي تبذلها من أجل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.
- 37- وأعربت جورجيا عن تقديرها لاعتماد خطة العمل المتعلقة بالتعليم للفترة 2018-2023، والتي أعطت فيها الحكومة الأولوية لإجراءات تتوافق مع خطة التعليم الوطنية لعام 2024، وخطة التنمية الوطنية: باراغواي 2030، وأهداف التنمية المستدامة.
- 38- وأثنت ألمانيا على التحسينات التي أدخلت على مجالات حقوق المرأة والطفل، ولكنها أعربت عن استمرار قلقها إزاء مسألة الفساد، وتهريب الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وتهديدهم، والعنف العائلي، وذلك بالرغم من التحسينات التشريعية التي طرأت في هذا الشأن.
- 39- ورحبت هايتي بالجهود المبذولة لتحسين فرص الحصول على التعليم والتدابير التي اعتمدها البلد بهدف التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ.
- 40- واعترفت آيسلندا بالجهود المبذولة في إعداد التقرير الوطني؛ ولاحظت أيضاً الخطوات المبيّنة في التقرير الوطني وأعربت عن أملها في مواصلة تنفيذها.
- 41- ولاحظت الهند إنشاء اللجنة المعنية بأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن عدد من المبادرات التي اتخذت للمساهمة في إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب في باراغواي.
- 42- وأثارت الصين نقطة نظام، وذكرت أنه لا توجد سوى صين واحدة في العالم وأن مقاطعة تايوان الصينية جزء لا يتجزأ من أراضيها. وقالت إن هايتي قد استخدمت في مداخلتها مصطلحات تخالف بشكل واضح ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 2758 (د-26)، الذي حسمت فيه الجمعية العامة مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة. ولاحظت الصين أن المصطلحات التي استخدمها هايتي تنال من سيادة الصين وسلامتها الإقليمية وتتعارض مع مبدأ عدم المواجهة وعدم تسييس عملية الاستعراض الدوري الشامل. وطلبت الصين إلى نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان أن يطلب إلى هايتي الامتناع عن

استخدام هذه المصطلحات وإدراج نقطة النظام في المحضر. وذكر نائب رئيس المجلس أن نقطة النظام التي أثارها الصين ستكون جزءاً من المحضر.

- 43- ورحبت إندونيسيا بالجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- 44- ولاحظ العراق القوانين الوطنية والتشريعات والخطط الأخرى التي أعلنتها باراغواي، والتي ستعمل، إذا التزم البلد بتنفيذها، على تحسين أوضاع حقوق الإنسان في العديد من المجالات.
- 45- وأعربت أيرلندا عن قلقها إزاء عدم كفاية الموارد المخصصة لمكتب المدعي العام ومكتب أمين المظالم. وشددت على ضرورة الامتثال لمبادئ باريس.
- 46- ورحبت إسرائيل بالقانون الشامل المتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص والخطة الوطنية للتعليم. وأثنت على باراغواي لما اتخذته من تدابير لتحسين حالة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسيتين، وأعربت في الوقت نفسه عن قلقها إزاء الآثار المحتملة للإعلان الذي يصف البلديات بأنها "مناصرة للأسرة".
- 47- ورحبت إيطاليا بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات واعتماد قانون عام 2016 الذي يهدف، في جملة أمور، إلى حماية الأطفال من العقوبة البدنية، وقانون عام 2018 المتعلق بمنع العنف الجنسي ورعاية الأطفال والمراهقين الذين يتعرضون للاعتداء الجنسي. وأثنت على باراغواي لتجريمها قتل الإناث وللجهود التي تبذلها لمكافحة الاتجار بالأشخاص.
- 48- ورحبت اليابان بالخطوات التي اتخذتها باراغواي لتنفيذ الالتزامات والتوصيات المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا سيما التدابير الإضافية المتخذة للتصدي لجائحة كوفيد-19.
- 49- ورحبت قيرغيزستان بالنقد المحرز في باراغواي لتعزيز حماية حقوق الفئات الضعيفة ووضع وتنفيذ خطط وطنية تتعلق بالنساء والأطفال والمراهقين والشعوب الأصلية.
- 50- ورحبت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالجهود المبذولة في باراغواي لتحسين مستويات معيشة شعبها وتحسين فرص الحصول على التعليم وتحسين نوعيته، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة.
- 51- وأثنى لبنان على باراغواي لما منحه لدائرة النيابة العامة من سلطة فيما يتعلق بالاتجار بالأشخاص من أجل تمكين هذه الدائرة من مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال والمراهقين. ورحبت باعتماد الخطة الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص في عام 2020.
- 52- ورحبت ماليزيا بالخطة الحكومية المعنونة "باراغواي الشعب" للفترة 2018-2023، والخطة الوطنية للحد من الفقر، والخطة الوطنية للصحة الشاملة للأطفال للفترة 2016-2021، وشجعت باراغواي على إحراز المزيد من التقدم في مجالات العمل؛ ومكافحة الرق؛ وتعليم الأطفال؛ ورعاية الأشخاص ذوي الإعاقة والمجتمعات المحلية الأصلية.
- 53- ورحبت ملديف بنظام رصد التوصيات (SIMORE)، ونسخته المحدث، SIMORE Plus، التي اعتمدت على شبكة تضم 167 جهة اتصال من المؤسسات التنفيذية والتشريعية والقضائية والوكالات المستقلة.
- 54- ولاحظت جزر مارشال الأحداث المناخية المأساوية التي شهدتها باراغواي وأثرت بشكل غير متناسب على الشعوب الأصلية ونساء هذه الشعوب، وأعربت عن قلقها إزاء ارتفاع معدلات التمييز ضد الشعوب الأصلية، ولا سيما الانتهاكات المستمرة لحقوقها في الأرض.

- 55- ورحبت موريشيوس بإنشاء مركز لإعادة تأهيل المرأة يهدف إلى تمكين المرأة في باراغواي. ولاحظت أيضاً برنامج تنظيم الأسرة المصمم للحد من وفيات الأمهات والأجنة والمواليد.
- 56- ورحبت المكسيك بقانون الحماية الشاملة للمرأة من جميع أشكال العنف، والخطة الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والقانون الذي يكرس الحق في معاش تقاعدي للمسنين الذين يعيشون في فقر.
- 57- ورحبت منغوليا بقانون الحماية الشاملة للمرأة من جميع أشكال العنف والخطة الوطنية الثانية لمكافحة العنف ضد المرأة (2015-2020)، والجهود المبذولة لتتقيح الأطر المعيارية والمؤسسية والبرنامجية بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وشجعت باراغواي على تعزيز مكتب أمين المظالم بما يتماشى مع مبادئ باريس.
- 58- ورحب الجبل الأسود بنظامي SIMORE وSIMORE Plus. وأعرب عن قلقه إزاء عدم وجود إطار قانوني شامل لمكافحة التمييز وللاستمرار التمييز ضد النساء، والمنحدرين من أصل أفريقي، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمشتغلين بالجنس، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنس، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.
- 59- وأشار المغرب إلى التصديق على اتفاق باريس واعتماد قانون يحظر تحويل وتغيير المساحات المغطاة بالغابات في المنطقة الشرقية من البلد.
- 60- واعترفت ناميبيا بالتقدم الكبير الذي أحرزه البلد في تنفيذ التوصيات المقبولة، وأعربت عن إعجابها بوجود نظام وطني دائم لرصد التوصيات في باراغواي، وهو نظام SIMORE Plus، الذي يضطلع، في جملة أمور، برصد تنفيذ التوصيات المقبولة أثناء عملية الاستعراض الدوري الشامل.
- 61- ورحبت نيبال بقانون تغير المناخ والاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمل الأطفال ولحماية المراهقين العاملين للفترة 2019-2024. وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها باراغواي لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولخطط البلد وسياساته لمكافحة الفقر.
- 62- وشجعت هولندا باراغواي على مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين المساواة بين الجنسين، واعتماد مشروع القانون الذي ينشئ آلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وظلت قلقة إزاء استمرار الإفلات من العقاب وعدم وجود تشريعات لمكافحة التمييز تكون شاملة وتركز بشكل خاص على الفئات الضعيفة.
- 63- وشكرت نيكاراغوا باراغواي على تقديم تقريرها الوطني وقدمت توصيات.
- 64- ورحب النيجر بنظام رصد التوصيات، وخطة التنمية الوطنية لعام 2018، التي تهدف إلى زيادة الحماية الاجتماعية للسكان، وشجع باراغواي على مواصلة تنفيذ الخطة الوطنية للحد من الفقر "Jajapo Paraguay"، التي تهدف إلى تنفيذ سياسات الحماية والتكامل الاقتصادي والتماسك الاجتماعي.
- 65- واعترفت باكستان بالجهود التي يبذلها البلد لمكافحة التمييز وإصلاح نظام العدالة، ولتحسين حقوق المرأة. وأعربت باكستان عن استمرار قلقها إزاء الصعوبات المالية التي تواجهها على مستوى مكتب أمين المظالم وفي مكافحة التمييز، ولا سيما ضد السكان الأصليين والسكان المنحدرين من أصل أفريقي.
- 66- واعترفت بنما بالدور القيادي الدولي للبلد في مجال الآليات الوطنية للإبلاغ عن توصيات حقوق الإنسان وتنفيذها ومتابعتها. وأثنت على المساهمة التي قدمتها باراغواي للبلدان في جميع المناطق من خلال برنامج SIMORE Plus للتعاون التقني.

- 67- واعترفت بيرو بالتقدم الذي أحرزته باراغواي، بما في ذلك توسيع نطاق نظام رصد التوصيات، الذي يعرف الآن باسم SIMORE Plus، والذي يربط متابعة التوصيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان بأهداف التنمية المستدامة.
- 68- وأثنت الفلبين على باراغواي لوضع نظام رصد التوصيات، ولاحظت بشكل إيجابي الجهود التي يبذلها البلد لتعزيز التدابير الرامية إلى حماية حقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والشعوب الأصلية.
- 69- ورحبت بولندا بالجهود التي يبذلها البلد فيما يتعلق بالحصول المجاني على الرعاية الصحية والبرامج الصحية المختلفة؛ وخطة العمل الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ والجهود الرامية إلى مكافحة الفساد في المجال العام. ودعت بقوة إلى تحقيق المزيد من التطورات في هذا المجال الأخير.
- 70- وأثنت البرتغال على باراغواي لتطبيقها نظام SIMORE Plus وللتعاون التقني المقدم إلى البلدان الأخرى بشأن تنفيذ توصيات حقوق الإنسان.
- 71- ورحبت جمهورية كوريا بالخطة الوطنية الرابعة للمساواة (2018-2024). وأعربت عن تقديرها للجهود التي يبذلها البلد لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة، بسبل منها الإصلاحات المؤسسية والسياسات ذات الصلة مثل الخطة الوطنية للنزاهة 2021-2025.
- 72- وأثنت رومانيا على استعداد البلد لمتابعة الوفاء بالتزاماته الدولية في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال نظام رصد التوصيات. وفي حين أعربت رومانيا عن تقديرها للخطوات الهامة المتخذة لتحسين حالة حقوق الإنسان في باراغواي، فقد لاحظت استمرار وجود تحديات كبيرة.
- 73- ولاحظ الاتحاد الروسي استمرار وجود عدد من التحديات في مجال حقوق الإنسان في باراغواي واعترف بانفتاح البلد على التعاون مع المجتمع الدولي بشأن قضايا حقوق الإنسان.
- 74- وسلّطت رواندا الضوء على اعتماد خطة التعليم الوطنية لعام 2024، التي تتضمن إجراءات لتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد، واعتماد قانون الحماية الشاملة للمرأة من جميع أشكال العنف.
- 75- ورحبت السنغال بالالتزامات الطوعية التي قطعتها باراغواي وبالجهود التي بذلتها لتعزيز إطارها المعياري والمؤسسي والسياسي لحماية حقوق الإنسان بغية تحسين الظروف المعيشية لأشد فئات السكان ضعفاً.
- 76- وأثنت صربيا على الجهود التي يبذلها البلد لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن جولة الاستعراض الدوري الشامل السابقة. ورحبت بوجه خاص بالتدابير المعتمدة لتعزيز الإطار المؤسسي، بما في ذلك زيادة عدد الوكالات الحكومية لحقوق الإنسان.
- 77- وأشادت سنغافورة بالجهود التي تبذلها باراغواي لتوسيع نطاق الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء البلد، فضلاً عن العديد من البرامج الوطنية التي تركز على الفئات الضعيفة. واعترفت سنغافورة أيضاً بالجهود المبذولة لتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد داخل الجهاز القضائي.
- 78- وشجعت سلوفينيا باراغواي على تعزيز جهودها الرامية إلى خفض مستوى العنف ضد المرأة في جميع الأوساط. وأعربت سلوفينيا عن استمرار قلقها إزاء التقارير المتعلقة بالعنف الذي يتعرض له المدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيون، ودعت باراغواي إلى إنشاء آلية وطنية للحماية.

- 79- واعترفت إسبانيا بعدد من التطورات التي حدثت ولاحظت مجالات محددة تحتاج إلى المزيد من التحسين، بما في ذلك الحد من حالات الحمل غير المرغوب فيه بين القاصرات، وتوفير خدمات المياه والصرف الصحي الجيدة للجميع، وحماية حقوق الشعوب الأصلية والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- 80- وأثنت دولة فلسطين على الجهود التي بذلتها باراغواي منذ جولة الاستعراض الدوري الشامل السابقة، بما في ذلك تدابير مكافحة التمييز، وإدخال برامج لمحو الأمية والتدريب المهني للمجتمعات المحلية الأصلية.
- 81- ورحب السودان بوفد باراغواي وشكره على تقديم تقريره الوطني.
- 82- ولاحظت سويسرا بارتياح تجريم قتل الإناث، ولكنها ظلت قلقة إزاء مستوى العنف ضد النساء والفتيات. وأعربت عن قلقها إزاء ظروف الاحتجاز واستمرار الهجمات وأعمال الانتقام ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، على الرغم من تحسن الاعتراف بهؤلاء المدافعين.
- 83- وشجعت تايلند باراغواي على المضي قدماً في التنفيذ الفعال للخطة الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص. وعلى الرغم من اعتراف تايلند بالجهود المبذولة، فقد أعربت أيضاً عن قلقها إزاء العنف العائلي والجنساني، الذي ازداد خلال الجائحة.
- 84- وأشادت تيمور - ليشتي بباراغواي لإدخالها برامج غير رسمية لمحو الأمية والتدريب المهني للمجتمعات المحلية الأصلية، واعتمادها الخطة الوطنية لصحة المراهقين التي تغطي الفترة 2016-2021.
- 85- ولاحظت ترينيداد وتوباغو الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تواجه مكافحة الفقر وتحسين فرص الحصول على الغذاء والرعاية الصحية والتعليم والإسكان، والتي تركز على أشد الفئات ضعفاً. واعترفت أيضاً بأن باراغواي تنتظر في إصدار الإعلان المنصوص عليه في المادة 14 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.
- 86- ولاحظت أوكرانيا مع التقدير تنفيذ توصياتها المتعلقة بالعنف الجنساني والاتجار بالنساء، ولكنها أبرزت الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود. وأعربت عن قلقها بوجه خاص إزاء ما أبلغ عنه من زيادة في العنف العائلي خلال الجائحة والعدد المثير للجزع من حالات قتل الإناث.
- 87- ورحبت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية باعتماد القانون رقم 16/5777، الذي يهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة وضمان حصول المرأة على الخدمات الصحية والتعليمية والعدالة. وشجعت باراغواي على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.
- 88- وأثنت الولايات المتحدة الأمريكية على التقدم الذي أحرزته باراغواي في مجال حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإشراك المجتمع المدني. وأعربت عن قلقها إزاء الفساد المنهجي والإفلات من العقاب والقيود المفروضة على استقلال القضاء.
- 89- واعترفت أوروغواي بالجهود التي تبذلها باراغواي، بما في ذلك الجهود المتعلقة بآداء نظام SIMORE Plus.
- 90- وأثنت أوزبكستان على باراغواي لعدد المؤسسات والمنظمات والوكالات العاملة في مجال حقوق الإنسان، ولاحظت تعيين أمين المظالم ونائب أمين المظالم.
- 91- وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن قلقها إزاء الانتهاكات المستمرة والمنهجية المباشرة وغير المباشرة لحقوق الإنسان في باراغواي، وإزاء التمييز الذي يُرتكب ضد الشعوب الأصلية والفلاحين والعمال

المنزليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، رغم التدابير المعتمدة لتنفيذ التوصيات المقبولة أثناء الاستعراض الدوري الشامل.

- 92- ورحبت الأرجنتين بالوفد وشكرت باراغواي على تعاونها مع آليات مجلس حقوق الإنسان.
- 93- ورحبت أستراليا بالجهود التي يبذلها البلد لتحسين إطار حقوق الإنسان، بسبل منها قانون الحماية الشاملة للمرأة من جميع أشكال العنف، ولكنها أعربت عن استمرار قلقها إزاء مجموعة من قضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك عدم إنفاذ البند الدستوري المتعلق بمكافحة التمييز.
- 94- ورحبت غيانا بقرار تنفيذ خطة لإصلاح السجون، ولاحظت العديد من المبادرات المتخذة لتحسين ظروف الاحتجاز وإعادة الإدماج الاجتماعي للأشخاص المسلوبة حريتهم.
- 95- وأثارت الصين نقطة نظام أخرى، ولاحظت ضرورة إبقاء المسائل ذات الطابع السياسي والثنائي والإقليمي خارج مداولات الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، وضرورة استخدام مصطلحات الأمم المتحدة لدى الإشارة إلى الدول. وأكدت الصين من جديد أنه لا توجد سوى صين واحدة في العالم وأن مقاطعة تايوان الصينية جزء لا يتجزأ من أراضيها. وأضافت أن المصطلحات التي تستخدمها هايتي تشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرار الجمعية العامة 2758 (د-26)، الذي حسمت فيه الجمعية مسألة تمثيل الصين لدى الأمم المتحدة. وكررت الصين طلبها بأن يشير نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان إلى قرار الجمعية العامة 2758 (د-26).
- 96- وقدم نائب الممثل الدائم لباراغواي والقائم بالأعمال بالنيابة وفد باراغواي، مسلطاً الضوء على عدد الوزراء وغيرهم من كبار المسؤولين المشاركين في الحوار التفاعلي.
- 97- وأثارت الصين نقطة نظام أخرى، مكررة طلبها إلى نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن يشير صراحة إلى قرار الجمعية العامة 2758 (د-26) المتعلق بقضية مقاطعة تايوان الصينية، وأن يذكر أن على الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل اتباع مصطلحات الأمم المتحدة. وأفاد نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان بأن نقطة النظام سيُحاط بها علماً على النحو الواجب، بما في ذلك الإشارة إلى قرار الجمعية العامة 2758 (د-26) الذي ذكرته الصين. وذكر نائب رئيس مجلس حقوق الإنسان بضرورة استخدام مصطلحات الأمم المتحدة عند الإشارة إلى الدول والأقاليم.
- 98- وأكدت الصين مجدداً ضرورة ذكر قرار الجمعية العامة 2758 (د-26).
- 99- وأكد رئيس المحكمة العليا في باراغواي أن المبادئ التوجيهية الاستراتيجية قد تضمنت في السنوات العشرين الماضية نهجاً قائماً على حقوق الإنسان، وقد بذلت جهود شاملة ومحددة لضمان الوصول إلى العدالة. وفي عام 2016، شرعت باراغواي في تنفيذ الإجراءات القضائية الإلكترونية، وهي تُستخدم حالياً في حوالي 70 في المائة من الدوائر القضائية. وكان للاتفاق رقم 21/1511 المتعلق بالتطبيق الاستثنائي للاحتجاز السابق للمحاكمة أثر إيجابي للغاية.
- 100- وتطرق المدعي العام إلى تعزيز مجالي حقوق الإنسان والوصول إلى العدالة، وأفاد بأن أكثر من 100 مكتب للشكاوى تعمل الآن. وستحقق الوحدة المتخصصة لحقوق الإنسان فيما تعرض له صحفيون من أفعال يعاقب عليها القانون.
- 101- وسلطت المحامية العامة الضوء على بروتوكولات دعم كل من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والنساء اللاتي وقعن ضحايا للعنف، ولاحظت أنه قد تسنى إنشاء أفرقة متخصصة لتلبية احتياجات القطاعات الأكثر ضعفاً. وأشارت إلى تطبيق الهاتف المحمول والمنصة

الإلكترونية "Defensores Paraguay" لتسجيل حالات التعذيب، وأبلغت عن التقدم المحرز في مؤشرات الوصول إلى العدالة.

102- وأشارت الوزيرة التي تمثل محكمة العدل العليا للانتخابات إلى الجهود والإنجازات التي تحققت فيما يتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة والشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، وأبلغت عن الإجراءات الرامية إلى تحقيق مستويات أعلى من المشاركة والتمثيل. وأشار وزير العدل إلى الصلة القائمة بين الخطة الوطنية لحقوق الإنسان ونظام التخطيط القائم على النتائج، وإلى عملية إعداد خطة العمل الثالثة لشبكة حقوق الإنسان. وأشارت إلى الإجراءات الرامية إلى إعادة إنشاء وكالة وزارة العدل وحقوق الإنسان، وإلى صياغة قانون أساسي لرفعها إلى مستوى وزارة العدل وحقوق الإنسان.

103- وفيما يتعلق بنظام السجون، أشارت وزيرة العدل إلى الإجراءات المتخذة لتحسين الأمن والنظام الصحي، وإنشاء ثلاثة سجون جديدة، وتقليص عدد المراهقين المسلوبية حريتهم. وأشارت إلى إعادة تنشيط البحث عن المفقودين الذين اختفوا، وإلى عملية تعديل قانون الوصول إلى المعلومات العامة، ورقمنة سجلات الأشخاص.

104- وسلّط رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشيوخ الضوء على تعزيز الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان. وفي حين استمرت دراسة مشروع قانون حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، فقد أعلن أن عملهم يخدم المصلحة الوطنية. وأشار أيضاً إلى مشروع قانون مناهضة جميع أشكال التمييز، وإلى إنشاء آليات لحماية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في مجالات مثل الصحة والوصول إلى العدالة.

105- وأكد الأمين البرلماني للجنة حقوق الإنسان بمجلس النواب مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة قضايا حساسة من بينها تلك المتعلقة بحقوق الفتيات والفتيان والمراهقين، والعنف ضد المرأة، والمناصفة في التمثيل الديمقراطي، والاتجار بالأشخاص، والشعوب الأصلية، والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والفقر المدقع، والحق في الأرض. وتلتزم الدولة بمواصلة العمل مع المجتمع المدني لمناقشة التشريعات المتعلقة بحقوق الإنسان وتكييفها.

106- وأفاد وزير الداخلية بأن البروتوكول المتعلق بسلامة الصحفيين ساري المفعول في الوقت الحالي، وأنه قد تسنى، في سياق جائحة كوفيد-19، تكييف تدابير مراقبة الهجرة وفقاً للمعايير الصحية والإنسانية. وفيما يتعلق بالمظاهرات السلمية، أشار إلى دليل استخدام القوة وإلى عملية استعراضه لجعله أكثر انسجاماً مع معايير حقوق الإنسان.

107- وسلّط وزير التعليم والعلوم الضوء على تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز تكافؤ الفرص. وأفاد باستمرار العمل على تشييد الفصول المدرسية وإنجاز مشاريع التعليم الشامل للجميع والمجاني، ومبادرات تعليم أبناء الشعوب الأصلية، والمبادرات التعليمية للأشخاص الذين يعيشون في بيئة مغلقة، ودورات التعليم المستمر. وأشار أيضاً إلى عملية إصلاح النظام التعليمي من خلال مشروع التحول التعليمي.

108- وأشارت وزيرة شؤون المرأة إلى تنفيذ الخطة الوطنية الرابعة للمساواة واللوائح ذات الصلة المتعلقة بالمرأة الريفية، والعمل المنزلي، والأمومة والرضاعة الطبيعية، والحد الأدنى لسن الزواج، والحماية من العنف. وسلّطت الضوء على إدراج ميزانية لمنع الاتجار بالأشخاص وحمايتهم منه ولتلقي الشكاوى المتعلقة بالاتجار، وأشارت إلى طائفة الخدمات المقدمة في المراكز الإقليمية وفي مركز مدينة المرأة ومن خلال خدمة الهاتف النقال التي يوفرها هذا المركز.

109- وسلّط وزير شؤون الأطفال والمراهقين الضوء على تحسين نظام حماية الحقوق وتعزيزها، ورفع مستوى أمانة شؤون الأطفال والمراهقين إلى مرتبة وزارة، وإعطاء الأولوية لاستراتيجية حماية الأطفال في

مرحلة الطفولة المبكرة، وبرنامج حماية أطفال الشعوب الأصلية. وأفاد بأن لدى الدولة خطة عمل للقضاء على العنف ضد الأطفال والمراهقين، وقد نفذت حملات لتحقيق هذه الغاية.

110- وشدد نائب الوزير الذي يتولى، في جملة مهام، مسؤولية المراقبة الصحية على الالتزام بالتقدم تدريبياً نحو تعميم النفاذ والتغطية. وانخفضت نسبة وفيات الأمهات من 81,8 لكل 100 000 مولود حي في عام 2015 إلى 67,3 لكل 100 000 مولود حي في عام 2019. وفيما يتعلق بالصحة العقلية، شكّلت لجنة تقنية لتعزيز اقتراح بشأن مشروع قانون للصحة العقلية. وفيما يتعلق بتعزيز الشبكات الصحية المتكاملة الشاملة، تسنى تحسين الهياكل الأساسية في 300 وحدة للصحة الأسرية والمستشفيات الإقليمية والعامة ومستشفيات المقاطعات والمستشفيات المتخصصة.

111- ولاحظت وزيرة العمل والعمالة والضمان الاجتماعي زيادة الدعم المقدم للعمال وأصحاب العمل للتصدي لجائحة كوفيد-19 وتعزيز دائرة معالجة قضايا العمل، بما في ذلك توفير حماية خاصة للمرأة. وسلطت الضوء على الاستراتيجية الوطنية للقضاء على عمل الأطفال ولحماية المراهقين العاملين، وإنشاء مكتب في المنطقة الغربية، وإعطاء الأولوية للدعم المقدم للمجتمعات الأصلية، واعتماد الاستراتيجية الوطنية الثانية لمنع العمل الجبري.

112- ولاحظ وزير التوسع الحضري والإسكان والموئل إعطاء الأولوية في مجال الحلول السكنية للقطاعات الشديدة الضعف. وقد أدت التحولات المتعاقبة إلى الوضع القانوني الحالي للوزارة. ولاحظ العجز الكمي والنوعي في الإسكان، وإنجاز أكثر من 6 600 منزل خصصت نسبة 20 في المائة منها للشعوب الأصلية. ويجري إعداد الخطة الوطنية للتوسع الحضري والإسكان والموئل.

113- وسلط الأمين التنفيذي للمجلس الوزاري للشؤون الاجتماعية ورئيسه ومنسقه العام الضوء على إنشاء نظام الحماية الاجتماعية "Vamos!" الذي يركز على تقديم الدعم للأطفال والمراهقين والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشعوب الأصلية من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان.

114- وأبلغت الأمانة التنفيذية للأمانة الوطنية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عن الانتهاء من وضع مؤشرات في إطار الخطة الوطنية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2019. ولاحظت أيضاً إدراج متغير "الإعاقة" في مجلس مراقبة نظام التخطيط حسب النتائج، مما أتاح رصد الامتثال للخطة وربط الخطة بتنفيذ الميزانية.

115- وقال رئيس معهد باراغواي للشعوب الأصلية إنه من أجل ضمان ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، فقد جرى تسجيل أفراد المجتمعات المحلية الأصلية في السجل المدني وفي السجل المدني الدائم، وتزويدهم ببطاقة الشعوب الأصلية وبطاقة هوية، وتوفير دورات تدريبية لهم في المسائل السياسية والانتخابية. وسلط الضوء على اعتماد البروتوكول المتعلق بالتشاور والموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة واللوائح ذات الصلة التي كانت قيد التنفيذ، فضلاً عن إطلاق الخطة الوطنية للشعوب الأصلية.

116- وأكد نائب وزير الخارجية التزام البلد بعملية الاستعراض الدوري الشامل. وشكر الدول على اهتمامها بالمشاركة في الحوار التفاعلي وعلى ملاحظاتها وتوصياتها، وأكد أن باراغواي ستدرس التوصيات دراسة وافية وجادة.

117- وفي الختام، أبرز أن الآثار المتعددة الأبعاد لجائحة كوفيد-19 قد أدت إلى تفاقم أوجه التباين الكبيرة بالفعل، وازداد التفاوت داخل الدول وفيما بينها. ويجب أن يكون ضمان الحصول العادل والمنصف والشامل على اللقاحات أولوية عالمية. وشاركت باراغواي في الاستعراض الدوري الشامل لأن البلد يؤمن بالتعددية، وتدعمه في ذلك إجراءات تسترشد بالتضامن والتعاون الحقيقيين.

ثانياً - الاستنتاجات و/أو التوصيات

118- ستنظر باراغواي في التوصيات التالية وستقدم ردودها عليها في وقت مناسب لا يتجاوز موعد انعقاد الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان:

1-118 التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (جزر البهاما) (فرنسا) (كوستاريكا) (منغوليا)؛

2-118 النظر في التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المغرب)؛ البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (النيجر)؛

3-118 التصديق على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) (سلوفينيا)؛

4-118 إعطاء الأولوية للعملية الداخلية الموجهة نحو التصديق على الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) (أوروغواي)؛

5-118 التصديق على اتفاق إسكاسو وضمان توفير الموارد المناسبة لإنفاذه محلياً من أجل حماية المدافعين عن البيئة بشكل أفضل، بما في ذلك الشعوب الأصلية والزعماء الريفيون والصحفيون (كندا)؛

6-118 التصديق على الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم لعام 1960 (موريشيوس) (رواندا)؛

7-118 الانضمام إلى لاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (بولندا)؛

8-118 اتخاذ تدابير إضافية، جارية بالفعل في الكونغرس، تهدف إلى التصديق على الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (رومانيا)؛

9-118 تسريع عملية التصديق على لاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم (السنغال)؛

10-118 النظر في التوقيع والتصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية بشأن حماية حقوق الإنسان لكبار السن (الأرجنتين)؛

11-118 التصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وما يتصل بذلك من أشكال التعصب (كوت ديفوار)؛

12-118 تعزيز تعاونها مع مختلف آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (أذربيجان)؛

13-118 مواصلة بذل الجهود اللازمة لضمان التنفيذ والرصد الفعالين للخطة الوطنية لحقوق الإنسان، وضمان المشاركة النشطة للمجتمع المدني (شيلي)؛

14-118 اتخاذ مزيد من الخطوات لتعزيز تنفيذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان في باراغواي، ولا سيما تلك المتعلقة بحماية حقوق المرأة والطفل (إندونيسيا)؛

- 15-118 مواصلة بذل الجهود اللازمة لتنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان، وتزويد المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالموارد البشرية والمالية اللازمة للوفاء بولايتها (السودان)؛
- 16-118 ضمان أن تعمل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشكل كامل بما يتماشى مع مبادئ باريس، من خلال توفير الموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة، لضمان تنفيذها لولايتها (شيلي)؛
- 17-118 مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، ولا سيما أمين المظالم ونائب أمين المظالم، بما يتماشى مع مبادئ باريس (كوستاريكا)؛
- 18-118 وضع إجراء شفاف وتشاركي لانتخاب أمين المظالم الذي يضمن التعددية والاستقلال والاختيار استناداً إلى سجل حافل في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان (فنلندا)؛
- 19-118 زيادة تعزيز المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومكتب أمين المظالم، وفقاً لمبادئ باريس (الهند)؛
- 20-118 مواصلة بذل الجهود اللازمة لمواءمة مؤسستها الوطنية لحقوق الإنسان مع مبادئ باريس (إندونيسيا)؛
- 21-118 وضع إجراء اختيار لمنصب أمين المظالم امتثالاً لمبادئ باريس بحيث يكون شفافاً وتشاركياً ويضمن الاستقلال، مع الاختيار على أساس سجل حافل معترف به في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان (أيرلندا)؛
- 22-118 ضمان امتثال مكتب أمين المظالم امتثالاً تاماً لمبادئ باريس وتوفير الموارد البشرية والتقنية والمالية الكافية لضمان وفائه بولايته (ماليزيا)؛
- 23-118 تعزيز مكتب أمين المظالم بموارد بشرية وميزانية أكبر وفقاً لمبادئ باريس، وضمان أن تكون عملية اختيار رئيسه شفافة وتشاركية وقائمة على الجدارة (المكسيك)؛
- 24-118 اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان عمل مكتب أمين المظالم وفقاً لمبادئ باريس (ناميبيا)؛
- 25-118 مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مكتب أمين المظالم بما يتماشى مع مبادئ باريس (نيبال)؛
- 26-118 اتخاذ تدابير إضافية لتعزيز مكتب أمين المظالم، بما في ذلك ضمان الشفافية في عملية التعيين وتوفير الموارد المطلوبة (باكستان)؛
- 27-118 اعتماد تدابير تهدف إلى ضمان امتثال مؤسسة أمين المظالم للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس) (رومانيا)؛
- 28-118 اتخاذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك على المستوى الدستوري، لضمان امتثال مكتب أمين المظالم امتثالاً تاماً لمبادئ باريس (أوكرانيا)؛
- 29-118 تطبيق أسلوب شفاف وتشاركي لاختيار أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان للدعوة إلى تكريس الشفافية والاستقلال في العمليات القضائية ولضمان إجراء تحقيق فعال في انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة الجناة (الولايات المتحدة الأمريكية)؛

- 30-118 اعتماد تشريع شامل لمكافحة التمييز يتصدى للتمييز المباشر وغير المباشر ويشمل جميع أسباب التمييز المحظورة، بما في ذلك الميل الجنسي والهوية الجنسية (آيسلندا)؛
- 31-118 اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على العنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين (إسرائيل)؛
- 32-118 السعي إلى اتخاذ تدابير تشريعية تعزز عدم التمييز ضد الأقليات (نيكاراغوا)؛
- 33-118 التعجيل باعتماد القانون الذي يحظر جميع أشكال التمييز امتثالاً للقانون الدولي (باكستان)؛
- 34-118 مضاعفة الجهود لمكافحة جميع أشكال التمييز وتقييم الحاجة إلى وضع إطار تشريعي شامل في هذا المجال (بيرو)؛
- 35-118 استحداث إطار قانوني شامل لمكافحة التمييز والتصدي للتمييز المستمر ضد النساء والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة (بولندا)؛
- 36-118 توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان ومكافحة التمييز والعنف، بما في ذلك على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، لموظفي الصحة وأعضاء الجهاز القضائي وقوات الشرطة وموظفي السجون (البرتغال)؛
- 37-118 مواصلة جهودها الرامية إلى إزالة العقبات ومعالجة أسباب التمييز، واعتماد تشريعات شاملة تحظر التمييز، وضمان الحماية من التمييز ضد النساء والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي والشعوب الأصلية (دولة فلسطين)؛
- 38-118 اعتماد المعايير القانونية اللازمة لمنع جميع أشكال التمييز وإدانتها، بما في ذلك التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (إكوادور)؛
- 39-118 تعزيز مكافحة العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (فرنسا)؛
- 40-118 بالإضافة إلى الجهود المبذولة على المستوى الدستوري للتصدي للتمييز، اعتماد قانون لمكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (ألمانيا)؛
- 41-118 اعتماد تشريع شامل يحظر التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (بلجيكا)؛
- 42-118 اعتماد قانون لمكافحة جميع أشكال التمييز والعنف، بما في ذلك على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (المكسيك)؛
- 43-118 اعتماد تشريعات لمكافحة جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (هولندا)؛
- 44-118 إصدار تشريعات تحظر التمييز، بما في ذلك الحظر الشامل للتمييز القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 45-118 التشجيع على اعتماد قانون يضمن حظر جميع أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسية (أوروغواي)؛

- 118-46 إقرار قانون لمكافحة التمييز لمنع التمييز بجميع أشكاله والمعاقبة عليه، بما في ذلك التمييز القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، على النحو الموصى به سابقاً في نيسان/أبريل 2016 (الأرجنتين)؛
- 118-47 سنّ تشريعات لحظر التمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية (كندا)؛
- 118-48 ضمان مشاركة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وأفراد الأقليات والمجتمعات المحلية مشاركةً مجدية في وضع وتنفيذ الأطر المتعلقة بتغير المناخ وبالحد من مخاطر الكوارث (فيجي)؛
- 118-49 الحد من إزالة الغابات وتنفيذ خطة لإصلاح الغابات، وتعزيز التشريعات البيئية وتنفيذها، مع مراعاة ارتفاع درجة الحرارة العالمية والدور الذي تضطلع به الغابات في ربط ثاني أكسيد الكربون (جزر مارشال)؛
- 118-50 اعتماد خطة وطنية شاملة في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، مع مراعاة آراء جميع المجتمعات المحلية المتضررة (جزر مارشال)؛
- 118-51 اعتماد تدابير تتسق مع حقوق الإنسان لتعزيز سياسات وبرامج التكيف الرامية إلى معالجة المسائل المتعلقة بتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث (بنما)؛
- 118-52 الدفاع عن الالتزامات البيئية عن طريق تملك الأرض المشاع وتعزيز تنفيذ القوانين البيئية مثل قانون منع إزالة الغابات (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 118-53 تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين ظروف الاحتجاز، والتقليل من الاكتظاظ داخل السجون، وضمان أن تكون ظروف الاحتجاز في جميع أماكن سلب الحرية متسقة مع قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا) (كوت ديفوار)؛
- 118-54 مواصلة الجهود الرامية إلى بناء وتعزيز الآلية الوطنية لمنع التعذيب، وضمان تزويدها بالموارد الكافية وتمكينها من أداء مهامها (فيجي)؛
- 118-55 اتخاذ التدابير اللازمة لمعالجة مشكلة اكتظاظ السجون، لا سيما في فترة الجائحة هذه (إندونيسيا)؛
- 118-56 مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة مشكلة اكتظاظ السجون وسوء الظروف المعيشية، والعمل على تحسين ظروف الاحتجاز (العراق)؛
- 118-57 التحقيق في جميع حالات التعذيب والإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري (بيلاروس)؛
- 118-58 اتخاذ التدابير اللازمة لمواءمة ظروف الاحتجاز مع المعايير الدولية وللحد من الاكتظاظ في أماكن سلب الحرية (بيلاروس)؛
- 118-59 ضمان التحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بأعمال التعذيب وسوء المعاملة والقتل التعسفي على أيدي قوات الأمن ومقاضاة مرتكبيها على النحو الواجب (إيطاليا)؛
- 118-60 الحد من الاكتظاظ في السجون وتحسين الظروف المعيشية في مراكز الاحتجاز ومؤسسات رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة العقلية (بولندا)؛

- 118-61 تكثيف الجهود الرامية إلى تحسين نظام السجون، الذي هو في حالة سيئة، ولا سيما لإيجاد موارد إضافية لمعالجة مشكلة الاكتظاظ (الاتحاد الروسي)؛
- 118-62 مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين ظروف الاحتجاز، بما في ذلك الحد من الاكتظاظ (رواندا)؛
- 118-63 تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية بشأن الانتهاكات المزعومة التي ارتكبتها الموظفون المكلفون بإنفاذ القانون للحد من انتهاكات مثل التعذيب والاحتجاز التعسفي (بوتسوانا)؛
- 118-64 الحد من استخدام الحبس الاحتياطي وضمان توافق ظروف الاحتجاز مع المعايير الدولية (سويسرا)؛
- 118-65 اعتماد سياسات وتدابير لبناء القدرات والوقاية من الاحتجاز التعسفي والتعذيب والاستخدام المفرط للقوة من جانب موظفي الدولة، ولا سيما في متابعة التدابير الصحية الرامية إلى مكافحة جائحة كوفيد-19، وتعزيز قدرات التحقيق والاستجابة القضائية في هذه المجالات (البرازيل)؛
- 118-66 مواصلة إصلاح نظام السجون لمعالجة مسألة الاكتظاظ في السجون، وتحسين الظروف المعيشية، بما في ذلك في المؤسسات التعليمية ومراكز الشرطة ومؤسسات رعاية الأشخاص المصابين باضطرابات عقلية (أوزبكستان)؛
- 118-67 قمع الانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان التي ترتكبها فرقة العمل المشتركة، مثل الإعدام التعسفي والاستخدام التعسفي للقوة المميتة والتعذيب (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 118-68 اعتماد مبادرات فعالة لمواجهة الاستخدام التعسفي للحبس الاحتياطي والاكتظاظ الشديد في السجون (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 118-69 المضي قدماً دون تأخير وبطريقة محايدة في التحقيق في مقتل فتاتين أرجنتينيتين تبلغان من العمر 11 عاماً في سياق عملية نفذتها فرقة العمل المشتركة في 2 أيلول/سبتمبر 2020. وتحقيقاً لهذه الغاية، تكرر الأرجنتين عرضها بإتاحة الخبرة التي يتمتع بها الفريق الأرجنتيني للأنثروبولوجيا الجنائية، المعترف به دولياً لما يضطلع به من عمل جاد، لتوضيح الوقائع (الأرجنتين)؛
- 118-70 مواصلة الجهود الرامية إلى وضع حد للممارسات التعسفية التي ترتكبها قوات الأمن وتحسين ظروف السجون ومراكز الاحتجاز، بما في ذلك في سياق استجابة باراغواي لجائحة كوفيد-19 (أستراليا)؛
- 118-71 مواصلة ضمان احترام حقوق الأشخاص المسلوبة حريتهم، والتحقيق في جميع وفيات الأشخاص المسلوبة حريتهم، وتعزيز الآليات القائمة لمنع التعذيب (غيانا)؛
- 118-72 تعزيز جهودها الرامية إلى القضاء على جميع أشكال تدخل الأجهزة الحكومية الأخرى في الجهاز القضائي (تشيكيا)؛
- 118-73 تعزيز النظام القضائي، لا سيما في مجال الاختصاص الجنائي، بما في ذلك من أجل التمكن من معالجة القضايا المتراكمة (ألمانيا)؛
- 118-74 بذل جهود فعالة لزيادة تعزيز إقامة العدل (اليابان)؛

- 118-75 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز استقلال القضاء من خلال اتخاذ تدابير ملموسة وشفافة (سنغافورة)؛
- 118-76 تزويد مكتب المحامي العام بالموارد البشرية والتقنية والمالية اللازمة لولايته (أوزبكستان)؛
- 118-77 مواصلة جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد والإفلات من العقاب بضمان استقلال القضاء من خلال تعزيز الإطار المؤسسي (جمهورية كوريا)؛
- 118-78 تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد من أجل تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية أكثر مساواة واستدامة (ألمانيا)؛
- 118-79 النظر في وضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد (بيلاروس)؛
- 118-80 ضمان أن تكون إجراءات حماية حرية التعبير وحرية الصحافة ومنع الرقابة عليها أو أي تقييد أو انتهاك آخر يatalها متوافقة مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان (كوستاريكا)؛
- 118-81 ضمان حرية الصحافة وحماية الصحفيين ووسائل الإعلام، وإلغاء القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي (فرنسا)؛
- 118-82 سن قانون لحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان على سبيل الأولوية (أيرلندا)؛
- 118-83 اعتماد التدابير اللازمة لضمان تمكن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين من أداء عملهم في بيئة آمنة دون التعرض لخطر الانتقام (إيطاليا)؛
- 118-84 حماية حق العاملين في الصحافة في حرية التعبير من خلال مقاضاة مرتكبي الاعتداءات على الصحفيين، ومنح تراخيص للمنافذ الإعلامية المستقلة، ودعم نقابات الصحفيين (الولايات المتحدة الأمريكية)؛
- 118-85 وضع حد للعقوبات القانونية التي تعترض ممارسة حرية تكوين الجمعيات، ولا سيما في مكان العمل، والتحقيق في حوادث الاضطهاد التي تتعرض لها النقابات العمالية (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 118-86 اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حق المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في الحياة والسلامة (تشيكيا)؛
- 118-87 اعتماد جميع التدابير اللازمة لمنع ووقف تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان (إكوادور)؛
- 118-88 النظر في إجراء إصلاحات قانونية تدريجية بشأن حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان في جميع القطاعات، مما يضمن المزيد من حرية الإعلام وحرية التعبير (فيجي)؛
- 118-89 ضمان المساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مع التأكد الكامل من الوقائع المحيطة بالانتهاكات والكشف عنها للضحايا وأسرههم (فيجي)؛

- 90-118 إنشاء آلية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان (فرنسا)؛
- 91-118 اعتماد جميع التدابير اللازمة لمنع ووقف تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين (ألمانيا)؛
- 92-118 ضمان تقديم المساعدة والحماية الفعالتين للمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين من التهديدات والعنف والترهيب، والتحقيق في الهجمات والأعمال الانتقامية والاعتداءات ضدهم (بلجيكا)؛
- 93-118 إجراء تحقيقات فورية وشاملة وشفافة في جميع الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، وضمان مقاضاة الجناة وحصول الضحايا على سبل انتصاف فعالة (هولندا)؛
- 94-118 وضع الصيغة النهائية للإجراءات البرلمانية لسن قانون حماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان (إسبانيا)؛
- 95-118 إجراء تحقيقات سريعة ومستقلة وفعالة ونزيهة في جميع الاعتداءات على المدافعين عن حقوق الإنسان (سويسرا)؛
- 96-118 تحسين السياسات المتعلقة بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمحامين (البرازيل)؛
- 97-118 تشجيع النقاش البرلماني الرامي إلى إقرار قانون لحماية الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بمشاركة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة؛ والذي يتضمن إطاراً مؤسسياً للمائدة المستديرة المتعلقة بسلامة الصحفيين (أوروغواي)؛
- 98-118 وضع حد للعداء المتزايد وتجريم الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، ومعاينة مرتكبي الهجمات الأخيرة ضد الصحفيين بسبب تغطيتهم لحالة الطوارئ التي فرضتها جائحة كوفيد-19 (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 99-118 تسريع عملية التنفيذ الفعال للبرنامج الوطني لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته ورعاية ضحاياه، والصندوق الوطني للاستثمار في منع الاتجار بالأشخاص ورعاية ضحاياه (جورجيا)؛
- 100-118 تكثيف الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأشخاص، بما في ذلك ضمان إجراء تحقيق فعال في هذه الجرائم ومساءلة الجناة (بيلاروس)؛
- 101-118 تعزيز جهودها لمنع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والمعاقبة عليه، بسبل منها توفير التدريب للقضاة والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون وموظفي الهجرة (إسرائيل)؛
- 102-118 مواصلة التصدي للاتجار بالأشخاص بتعزيز تدابير الإنفاذ، والعقاب الصارم، والتدريب الملازم للقضاة والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون وموظفي الهجرة (ماليزيا)؛
- 103-118 زيادة تعزيز التعاون بين المؤسسات بالإضافة إلى التعاون المتعدد القطاعات لوضع وتنفيذ برامج لمكافحة الاتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال (الفلبين)؛
- 104-118 تعزيز وتكثيف تنفيذ البرنامج الوطني وصندوق الاستثمار لمنع الاتجار بالبشر ومكافحته ورعاية ضحاياه (بوتسوانا)؛

- 105-118 تكثيف الجهود الرامية إلى منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته والمعاقبة عليه، بسبل منها توفير التدريب للقضاة والمدعين العامين وموظفي إنفاذ القانون وموظفي الهجرة (السودان)؛
- 106-118 ضمان التحقيق في جرائم الاتجار بالبشر بشكل فوري وشامل ونزيه، ومقاضاة المسؤولين ومعاقبتهم، وحصول الضحايا على ما يكفي من تدابير الحماية والمساعدة، بما في ذلك المساعدة القانونية (أوكرانيا)؛
- 107-118 وضع حد لارتفاع حالات الاستغلال في العمل والاستغلال الجنسي، وتنفيذ برنامج شامل للاهتمام بالضحايا (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 108-118 دعم مؤسسة الأسرة والحفاظ على القيم الأسرية من خلال اعتماد سياسات اقتصادية واجتماعية (هايتي)؛
- 109-118 حماية الحقوق الأساسية للعمال المنزليين في ظل ظروف العمل غير المستقرة (إكوادور)؛
- 110-118 اتخاذ خطوات ملموسة لسد الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة، فضلاً عن معالجة نقص تمثيل المرأة في الحياة العامة (جزر البهاما)؛
- 111-118 ضمان المساواة بين الجنسين، وبخاصة عن طريق تقليص الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة (نيكاراغوا)؛
- 112-118 ضمان حماية العمال المنزليين، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية (نيكاراغوا)؛
- 113-118 تنفيذ إجراءات الحد من الفقر من أجل خفض عدد السكان الفقراء بشكل كبير، وتحسين مستويات معيشة سكان الأرياف والشعوب الأصلية (الصين)؛
- 114-118 تعزيز نظام الضمان الاجتماعي من أجل حماية حقوق الفئات الضعيفة بصورة فعالة (الصين)؛
- 115-118 مواصلة تنفيذ التدابير الرامية إلى الحد من مستويات الفقر في المناطق الريفية، ولا سيما لدى الفئات الضعيفة (الجمهورية الدومينيكية)؛
- 116-118 تسريع تنفيذ سياسة اجتماعية فعالة تركز على الطفولة المبكرة وتهدف إلى إنهاء الفقر المتوارث عبر الأجيال (آيسلندا)؛
- 117-118 الموافقة على النسخة المحدثة من خطة التنمية الوطنية (لبنان)؛
- 118-118 متابعة الجهود المبذولة لمكافحة الفقر المدقع (لبنان)؛
- 119-118 مواصلة تعزيز السياسات والبرامج في إطار نظام الحماية الاجتماعية القائم، والتي ينبغي أن تعطي الأولوية لمن يجدون أنفسهم في ظروف ضعف اجتماعي واقتصادي تفاقم بسبب الجائحة (رومانيا)؛
- 120-118 استعراض اللوائح البيئية في مجال الزراعة الصناعية لمنع تلوث المياه وتحسين مخصصات الميزانية للوكالات المسؤولة عن تنفيذها تنفيذاً فعالاً، مما ييسر الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان في المياه المأمونة ومرافق الصرف الصحي (إسبانيا)؛

- 118-121 اعتماد التدابير اللازمة لتعزيز نظام الصحة العامة، وضمان إمكانية الحصول على الرعاية الصحية وتوافرها وجودتها، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية (أوروغواي)؛
- 118-122 مواصلة تنفيذ برنامج تنظيم الأسرة كاستراتيجية للحد من وفيات الأطفال والأمهات (كوبا)؛
- 118-123 مواصلة عملها لضمان إمكانية الحصول على رعاية صحية جيدة على نطاق واسع، بما في ذلك لأفراد الشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية (سنغافورة)؛
- 118-124 ضمان حماية الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية لجميع النساء والفتيات، بما في ذلك الحصول على الخدمات الصحية ووسائل منع الحمل (فنلندا)؛
- 118-125 اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين الهياكل الأساسية الصحية الوطنية، والحصول على الرعاية التوليدية الطارئة، والتدريب على القبالة، ولا سيما في المناطق الريفية (هايتي)؛
- 118-126 تنفيذ الالتزام الذي قُطع في مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بتوسيع نطاق توفير وسائل منع الحمل الفموية المركبة، وإدماج التثقيف الجنسي في جميع برامج التعليم الرسمي وغير الرسمي، وتشجيع برامج الوقاية من أجل خفض المعدل المرتفع لحمل المراهقات (آيسلندا)؛
- 118-127 مواصلة التنفيذ الفعال لاستراتيجية السياسة الصحية الوطنية للفترة 2015-2030 لضمان حصول الجميع على الخدمات الصحية بشكل شامل ومنصف (قيرغيزستان)؛
- 118-128 تعزيز الجهود الرامية إلى منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، ولا سيما من الأم إلى الطفل، وتحسين خدمات الرعاية المقدمة للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من دون تمييز (ماليزيا)؛
- 118-129 تعزيز التدابير الرامية إلى تعميم الرعاية الصحية الجيدة، ولا سيما للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة (ملديف)؛
- 118-130 تنفيذ الالتزام الذي قُطع في مؤتمر قمة نيروبي بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بتعزيز نظم ترصد الأمراض والوفيات النفاسية وسجلات الوفيات، بزيادة الاستثمارات المحددة الهدف في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الوفيات (بنما)؛
- 118-131 اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة إيداع الأشخاص المصابين بأمراض عقلية وإعاقات نفسية اجتماعية في مؤسسات الرعاية وعدم الإفراط في علاجهم بالأدوية؛ ومكافحة الوصم والإكراه ضدهم، وذلك من خلال جملة أمور منها تطوير خدمات قائمة على حقوق الإنسان وترتكز على المجتمع المحلي وتحترم الموافقة الحرة والمستنيرة بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (البرتغال)؛
- 118-132 تكثيف التدابير الرامية إلى الحد من حمل الأطفال والمراهقين، بسبل منها ضمان حصول الجميع في شتى أنحاء البلد على القدر الكافي من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم (البرتغال)؛

118-133 إضفاء الشرعية على الإجهاض في الحالات التي يشكل فيها الحمل خطراً على صحة المرأة أو في حالات الاغتصاب أو التشوه الشديد للجنين وعدم تجريمه في جميع الحالات الأخرى (تشيكيا)؛

118-134 اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتعزيز حقوق المرأة ومكافحة العنف الجنساني. وضمان الحصول على الحقوق الجنسية والإنجابية والصحة، بسبل منها عدم تجريم الإجهاض (فرنسا)؛

118-135 توسيع نطاق أسباب عدم تجريم الإجهاض، لا سيما في حالات الحمل الشديد الخطورة، للفتيات والمراهقات، وحينما يكون الحمل نتاج اعتداء جنسي (المكسيك)؛

118-136 إلغاء التشريعات التي تجرم النساء والفتيات بسبب الإجهاض واتخاذ التدابير اللازمة للسماح بالإجهاض القانوني والأمن في حالات الاغتصاب وسفاح المحارم، وفي الحالات التي تكون فيها حياة النساء والفتيات أو صحتهم في خطر أو حينما يكون بقاء الجنين على قيد الحياة غير وارد، على النحو الموصى به سابقاً (سلوفينيا)؛

118-137 اعتماد تدابير تشريعية لتحسين حماية الحقوق الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات وفقاً للمعايير الدولية (إسبانيا)؛

118-138 اتخاذ تدابير لمنع حدوث حالات حمل مبكر وغير مقصود، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل في المدارس والحصول على الخدمات دعماً للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛

118-139 تعزيز التزامها بالمساواة بين الجنسين والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة من خلال تنفيذ توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولا سيما من خلال إثارة الأهمية الضرورية لهذه المسألة بين الجمهور وأعضاء البرلمان والسلطة القضائية والمسؤولين الحكوميين (أوروغواي)؛

118-140 النظر في العمل على سن تشريعات لضمان الحصول على خدمات كافية في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، ومنع الحمل، والتعليم منذ الطفولة. وفي هذا الصدد، تعرض الأرجنتين تبادل خبراتها في هذا الشأن (الأرجنتين)؛

118-141 تعزيز حماية الحقوق الجنسية والإنجابية، بسبل منها ضمان الحصول على خدمات الصحة الجنسية (أستراليا)؛

118-142 إلغاء قرار وزارة التعليم والعلوم رقم 29664 الذي يحظر تدريس المساواة بين الجنسين والقرار رقم 1761 الذي يحظر استخدام دليل للمدرسين بشأن التثقيف الجنسي الشامل (فنلندا)؛

118-143 إلغاء قرار وزارة التعليم والعلوم رقم 29664، الذي يحظر مواد التثقيف العام المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، والحقوق الإنجابية، والحياة الجنسية وعدم التمييز، وتوفير التثقيف الجنسي الشامل والمراعي للمنظور الجنساني في المدارس على الصعيد الوطني (كندا)؛

118-144 مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعليم الشامل لجميع الأطفال (جورجيا)؛

118-145 النظر في وضع تدابير لضمان الحصول على التعليم (الهند)؛

118-146 ضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على التعليم الشامل للجميع (إسرائيل)؛

- 147-118 مواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق خطة التعليم الوطنية من أجل تحسين فرص الحصول على تعليم جيد، ولا سيما التدريب المهني الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛
- 148-118 تعزيز الجهود الرامية إلى ضمان حصول جميع الأطفال على تعليم جيد، ولا سيما الأطفال ذوو الإعاقة (جزر المالديف)؛
- 149-118 تعزيز تنفيذ الخطة الوطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لعام 2011 (ناميبيا)؛
- 150-118 وضع برامج لتعزيز تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم جيد للأطفال الشعوب الأصلية وأطفال باراغواي المنحدرين من أصل أفريقي (بيرو)؛
- 151-118 مواصلة جهودها لتعزيز التدابير الرامية إلى ضمان حصول الفتيات على التعليم في المرحلتين الثانوية والعالية (دولة فلسطين)؛
- 152-118 اتخاذ المزيد من التدابير لضمان حصول الفتيات على تعليم جيد وإكماله في المرحلتين الثانوية والعالية (تيمور - ليشتي)؛
- 153-118 مواصلة جهودها للتصدي للتحديات المتبقية في قطاع التعليم (ترينيداد وتوباغو)؛
- 154-118 وضع خطة وطنية شاملة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وضمان تنفيذها بالكامل (أوزبكستان)؛
- 155-118 تكثيف الجهود لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وللقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية والتعبير الجنساني (شيلي)؛
- 156-118 مواصلة تعزيز الآليات الوطنية التي تسمح بمزيد من المشاركة والمساواة للمرأة، على قدم المساواة مع غيرها، وكذلك تعزيز وحماية حقوق النساء والفتيات ورفاههن (الجمهورية الدومينيكية)؛
- 157-118 مواصلة وضع المبادرات الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين (الهند)؛
- 158-118 زيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة وزيادة تمثيلها في مناصب صنع القرار (العراق)؛
- 159-118 اعتماد قانون بشأن التكافؤ الديمقراطي لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية (الجزيرة الأسود)؛
- 160-118 مواصلة اتخاذ التدابير الرامية إلى تعزيز مشاركة المرأة والمجتمعات المحلية الأصلية في الحياة السياسية والعامة (نيبال)؛
- 161-118 تعزيز مشاركة المرأة والشعوب الأصلية في المناصب العامة والحياة السياسية (بيرو)؛
- 162-118 توسيع نطاق مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة، بما يساهم في تمكينها، ويضمن فعالية الحماية من العنف العائلي والجنسي (رومانيا)؛

- 118-163 إقرار بروتوكول يجرم التحرش الجنسي ووضع خطة عمل وطنية لمنع التحرش الجنسي في مكان العمل وخارجه على حد سواء (آيسلندا)؛
- 118-164 زيادة تعزيز تمكين المرأة، من خلال خطتها الوطنية للمساواة، من أجل تحسين نوعية التعليم وتنمية المهارات بغية تهيئة ظروف عمل أكثر ملاءمة للمرأة في باراغواي (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)؛
- 118-165 اتخاذ تدابير فعالة لإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق المساواة الكاملة والقضاء على جميع أشكال التمييز في تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة (الاتحاد الروسي)؛
- 118-166 اعتماد قانون لمكافحة جميع أشكال التمييز (الاتحاد الروسي)؛
- 118-167 بذل جهود إضافية لتحسين وضع المرأة والطفل في المناطق الريفية من البلد، ولا سيما فيما يتعلق بالتوظيف والمشاركة في الحياة العامة (للمرأة) وفي مجال التعليم (للأطفال) (صربيا)؛
- 118-168 ضمان تزويد جميع المؤسسات المعنية بالوقاية، بما في ذلك التعليم، وكذلك مجال مكافحة العنف ضد المرأة، بالموارد المالية والبشرية الكافية لتنفيذ مهامها، بما يتماشى مع الغاية 2-5 من أهداف التنمية المستدامة (سويسرا)؛
- 118-169 تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على التمييز ضد النساء والفتيات من خلال برامج التوعية الموجهة لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة (بلغاريا)؛
- 118-170 مكافحة العنف ضد النساء والفتيات بشكل فعال وكذلك الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، وحماية حقوق النساء والأطفال (الصين)؛
- 118-171 مواصلة الجهود الرامية إلى توفير الحماية الشاملة للمرأة من جميع أشكال العنف، من خلال تنفيذ التشريعات والخطط الوطنية المعتمدة في هذا الصدد (كوبا)؛
- 118-172 تكثيف جهودها لمنع جرائم قتل الإناث وجميع أعمال العنف ضد المرأة ومكافحتها والمعاقبة عليها (تشيكيا)؛
- 118-173 مكافحة جرائم قتل الإناث وجميع أعمال العنف ضد النساء والفتيات والتحقيق فيها بفعالية (الدانمرك)؛
- 118-174 مكافحة جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات وتعزيز الوعي بالعنف الجنساني والصحة الجنسية والإنجابية (إيطاليا)؛
- 118-175 مواصلة جهودها في مجال منع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى (قيرغيزستان)؛
- 118-176 متابعة الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد المرأة (لبنان)؛
- 118-177 تكثيف الجهود لحماية النساء والأطفال من العنف والاعتداء الجنسانيين، بسبل منها حملات التوعية الوطنية لمعالجة السبب الجذري للمسألة (جزر مارشال)؛
- 118-178 تعزيز جمع البيانات الإحصائية للمساعدة في توجيه التدخلات المناسبة لمنع جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومكافحتها (الفلبين)؛

- 118-179 تكثيف جهودها لمنع جميع أعمال العنف ضد النساء والفتيات ومكافحتها والمعاقبة عليها وضمان التحقيق في الجرائم ذات الصلة على النحو المناسب (جمهورية كوريا)؛
- 118-180 اتخاذ تدابير إضافية، بما في ذلك التشريعات، لمنع ومكافحة العنف العائلي ضد المرأة (الاتحاد الروسي)؛
- 118-181 تكثيف الجهود الرامية إلى منع حالات قتل الإناث وجميع أعمال العنف ضد النساء والفتيات والمراهقين ومكافحتها والمعاقبة عليها على النحو الذي أوصت به اللجنة المعنية بحقوق الإنسان (رواندا)؛
- 118-182 تعزيز جهودها للتصدي للعنف الجنساني وتقديم الدعم والمساعدة الكافيين للضحايا (تايلند)؛
- 118-183 تعزيز جهودها لمنع جميع أعمال العنف ضد النساء والفتيات والمراهقات ومكافحتها والمعاقبة عليها (تيمور - ليشتي)؛
- 118-184 تكثيف الجهود الرامية إلى منع حالات قتل الإناث وجميع أعمال العنف ضد النساء والفتيات والمراهقين ومكافحتها والمعاقبة عليها (أوكرانيا)؛
- 118-185 تعزيز السبل المناسبة للإبلاغ والآليات الفعالة للتحقيق في العنف الجنساني والاعتداءات على المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (أستراليا)؛
- 118-186 تنفيذ نظام رصد على الصعيد الوطني لتوفير إحصاءات عن حوادث العنف الجنساني، ووضع بروتوكولات لتوجيه الموظفين الذين يحققون في هذه الحالات (كندا)؛
- 118-187 تعزيز الجهود الرامية إلى وضع حد لجميع الانتهاكات ضد الأطفال، بما في ذلك زواج الأطفال والزواج المبكر والقسري وعمالة الأطفال والاعتداء الجنسي والاتجار (إيطاليا)؛
- 118-188 تكثيف جهودها لمكافحة عمل الأطفال واعتماد صكوك وسياسات تنظيمية للقضاء على ممارسة سخرة الأطفال (*criadazgo*)، بما في ذلك دعم الأسر الأصلية وتنظيم حملات للتوعية (بلجيكا)؛
- 118-189 إلغاء جميع الاستثناءات لسن الزواج (موريشيوس)؛
- 118-190 تكثيف الجهود لمنع جميع أشكال عمل الأطفال ومكافحتها والمعاقبة عليها (الجبل الأسود)؛
- 118-191 ضمان اتخاذ إجراءات فعالة لإصدار شهادات الميلاد لجميع الأطفال حديثي الولادة في باراغواي، بغض النظر عن الوضع القانوني لوالديهم، على النحو الموصى به سابقاً (بولندا)؛
- 118-192 زيادة النسبة المئوية للأطفال المسجلين عند الولادة، ولا سيما في المناطق الريفية (تايلند)؛
- 118-193 تكثيف جهودها لضمان تسجيل جميع الأطفال المولودين في أراضيها (تيمور - ليشتي)؛
- 118-194 تكثيف الجهود لمنع عمل الأطفال ومكافحته والمعاقبة عليه (أوكرانيا)؛

- 118-195 التصدي لتزايد العنف العائلي والمدرسي والعقوبة البدنية (جمهورية فنزويلا البوليفارية)؛
- 118-196 ضمان المشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية في عمليات صنع القرار على جميع مستويات الحكومة، ولا سيما من خلال ضمان الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (الدانمرك)؛
- 118-197 مواصلة الجهود الرامية إلى حماية حقوق المجتمعات والشعوب الأصلية وتعزيز إدماجها (الجمهورية الدومينيكية)؛
- 118-198 التصدي للانتهاكات المستمرة لحقوق الشعوب الأصلية في الأراضي (جزر البهاما)؛
- 118-199 ضمان حصول المجتمعات المحلية الأصلية على التعليم والرعاية الصحية (ماليزيا)؛
- 118-200 وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الشعوب الأصلية (جزر مارشال)؛
- 118-201 تنفيذ سياسات عامة لضمان حق المجتمعات الأصلية في الحصول على الأراضي والسكن بصورة فعالة، مع إدراج المعايير الدولية لحقوق الإنسان (المكسيك)؛
- 118-202 إنشاء آليات فعالة تشجع وتيسر مشاركة الشعوب الأصلية والباراغوايين المنحدرين من أصل أفريقي في عمليات صنع القرار في الحياة السياسية والعامة (بنما)؛
- 118-203 تقييم الحاجة إلى تعزيز معهد باراغواي للشعوب الأصلية (بيرو)؛
- 118-204 ضمان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز المشاركة الهادفة للشعوب الأصلية في جميع عمليات صنع القرار العامة التي تمسهم (الفلبين)؛
- 118-205 ضمان حصول جميع الشعوب الأصلية على التعليم والرعاية الصحية وتعزيز مشاركتها في عمليات صنع القرار العامة من خلال وضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية للشعوب الأصلية وتنفيذها (جمهورية كوريا)؛
- 118-206 تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان حقوق الملكية والوصول الفعال إلى الأراضي للشعوب الأصلية (السنغال)؛
- 118-207 حماية نظم حياة الأراضي للجميع، بما في ذلك الشعوب الأصلية، وضمان حمايتهم من جميع أشكال الرق الحديث، مثل العمل القسري أو الإلزامي وعبودية الدّين (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)؛
- 118-208 تدعيم الجهود الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (اليابان)؛
- 118-209 مواصلة مواءمة التشريعات الوطنية والسياسات العامة مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (بلغاريا)؛
- 118-210 مواصلة جهودها الرامية إلى ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (أذربيجان).
- 119- وتعكس جميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير موقف الدولة (الدول) التي قدمتها و/أو الدولة موضوع الاستعراض. ولا ينبغي تأويلها على أنها تحظى بتأييد الفريق العامل ككل.

Annex

Composition of the delegation

The delegation of Paraguay was headed by the Minister of Foreign Affairs, Euclides Acevedo, and composed of the following members:

- Embajador Sr. José Antonio Dos Santos, Viceministro de Relaciones Exteriores;
- Embajador Sr. Julio Peralta, Representante Permanente Adjunto, Encargado de Negocios, a.i;
- Embajador Sr. Roberto Benítez Fernández, Director General de Derechos Humanos del Ministro de Relaciones Exteriores;
- Consejera Sra. María Noelia López, Directora de Foros Regionales del Ministro de Relaciones Exteriores;
- Consejero Sr. Juan José Mancuella, Director de Derechos Humanos del Ministro de Relaciones Exteriores;
- Sr. Ricardo Ortega Díaz, Segundo Secretario, Jefe del Sistema Universal – Unidad General de Derechos Humanos del Ministro de Relaciones Exteriores;
- Sra. Natalia Ferreira Tercera Secretaria, Funcionaria del Sistema Universal– Unidad General de Derechos Humanos del Ministro de Relaciones Exteriores;
- Sra. Raquel Pereira, Delegada de Derechos Humanos de la Misión Permanente de Paraguay.
- S.E. Sr. César Diesel Junghanns, Presidente de la Corte Suprema de Justicia;
- Sra. Nury Montiel, Directora de Derechos Humanos de la Corte Suprema de Justicia;
- Sra. Marian Mujica, Coordinadora-Sistemas Internacionales de Protección de la Corte Suprema de Justicia;
- S.E. Sra. Sandra Quiñonez, Fiscal General del Estado del Ministerio Público;
- Sra. Patricia Rivarola, Fiscal Adjunta de la Unidad Especial de Hechos Punibles contra los Derechos Humanos del Ministerio Público;
- Sra. Karilem Roldan, Directora de Derechos Humanos del Ministerio Público;
- S.E. Sr. María Lorena Segovia, Ministra-Defensora General del Ministerio de la Defensa Pública;
- Sr. Miguel Ángel Fretes, Director de Derechos Humanos del Ministerio de la Defensa Pública;
- Sr. Francisco Hermosilla, Director de Cooperación del Ministerio de la Defensa Pública;
- S.E. Sra. María Elena Wapenka, Ministra del Tribunal Superior de Justicia Electoral;
- Sra. Cynthia Figueredo, Directora de la Unidad de Políticas de Género del Tribunal Superior de Justicia Electoral;
- Senador Nacional Sr. Gilberto Antonio Apuril Santiviago, Presidente de la Comisión de Derechos Humanos de la Honorable Cámara de Senadores;
- Sra. Natalia Vidal, Directora de la Comisión de Derechos Humanos de la Honorable Cámara de Senadores;

- Sr. Nair Cardozo, Representante SIMORE – de la Honorable Cámara de Senadores;
- Diputada Nacional Sra. Esmérita Sánchez, Secretaria Parlamentaria de la Comisión de Derechos Humanos de la Honorable Cámara de Diputados;
- Sr. Nicolás Benítez Saguier, Director de la Comisión de Derechos Humanos de la Honorable Cámara de Diputados;
- Sra. Deidamia Acosta Delmás, Directora de SIMORE – de la Honorable Cámara de Diputados;
- S.E. Sr. Arnaldo Euclides Giuzzio Benítez, Ministro del Ministerio del Interior;
- Sr. Pablo René Ríos, Viceministro de Seguridad Interna del Ministerio del Interior;
- Sra. Luz Paola Sánchez Salinas; Directora General de Planeamiento y Control del Viceministerio de Seguridad Interna del Ministerio del Interior;
- Sr. Juan Pablo Feliciángeli, Coordinador de la Dirección de Derechos Humanos del Ministerio del Interior;
- S.E. Sra. Cecilia Pérez Rivas, Ministra de Justicia;
- Sr. Edgar Taboada, Viceministro de Justicia del Ministerio de Justicia;
- Sr. Raúl Maciel, Viceministro de Política Criminal del Ministerio de Justicia;
- Sr. Rafael Escobar Sarubbi, Director General de Derechos Humanos del Ministerio de Justicia;
- Sra. Luján Ruíz Díaz, Directora de Asuntos Internacionales en materia de Derechos Humanos del Ministerio de Justicia;
- S.E. Sr. Juan Manuel Brunetti; Ministro de Educación y Ciencias;
- Sra. Sonia Melissa Díaz, Directora General de Derechos Humanos del Educación y Ciencias;
- S.E. Sra. Carla Bacigalupo, Ministra de Trabajo, Empleo y Seguridad Social;
- Sra. Verónica López, Directora de Normas Internacionales; del Ministerio de Trabajo, Empleo y Seguridad Social;
- S.E. Sra. Celina Lezcano, Ministra de la Mujer;
- Sra. María Gloria Báez, Directora General de Prevención y Atención contra la Trata de Personas del Ministerio de la Mujer;
- Sra. Patricia Benítez, Directora de Relaciones Internacionales del Ministerio de la Mujer;
- S.E. Sra. Teresa Martínez, Ministra de la Niñez y la Adolescencia;
- Sra. Alice Resquín, Directora General de Asuntos Internacionales del Ministerio de la Niñez y la Adolescencia;
- Sra. Leticia Ocampos, Directora de Derechos Humanos del Ministerio de la Niñez y la Adolescencia;
- Sr. Eduardo Sosa, Director de Promoción y Protección de Derechos del Ministerio de la Niñez y la Adolescencia;
- S.E. Sr. Ariel Oviedo, Ministro del Ambiente y Desarrollo Sostenible;
- Sr. Rafael Sosa Brizuela, Director General de Protección y Conservación de la Biodiversidad del Ministerio del Ambiente y Desarrollo Sostenible;

- Sra. María José Mendoza, Directora de Información Ambiental del Ministerio del Ambiente y Desarrollo Sostenible;
- Sr. Conrado Gonzalez Britez, Director de Pesca y Acuicultura del Ministerio del Ambiente y Desarrollo Sostenible;
- S.E. Sr. Carlos Alberto Pereira Olmedo, Ministro de Urbanismo, Vivienda y Hábitat;
- Sra. Lorena Esther Zamphiropolos, Funcionaria de la Dirección de Dictámenes del Ministerio de Urbanismo, Vivienda y Hábitat;
- Sra. Lida Sosa Argüello, Viceministra de Rectoría y Vigilancia de la Salud del Ministerio de Salud Pública y Bienestar Social;
- Sra. Laura Bordón, Directora de Derechos Humanos del Ministerio de Salud Pública y Bienestar Social;
- S.E. Sra. Carmen Marín, Ministra-Secretaria Ejecutiva, Jefa y Coordinadora General del Gabinete Social de la Presidencia de la República;
- Sra. María José Méndez, Asesora Jurídica del Gabinete Social de la Presidencia de la República;
- S.E. Sra. Mariela Soledad Ramírez Burgos, Ministra-Secretaria Ejecutiva de la Secretaría Nacional por los Derechos Humanos de las Personas con Discapacidad;
- Sr. Enrique Noguera, Coordinador de la Asesoría Técnica de la Secretaría Nacional por los Derechos Humanos de las Personas con Discapacidad;
- S.E. Sr. Edgar Olmedo, Presidente del Instituto Paraguayo del Indígena INDI;
- Sra. Cinthia Raquel Rolón Cristaldo, Jefa del Departamento de Derechos Humanos del Instituto Paraguayo del Indígena;
- Sra. Olga Ferreira de López, Directora General de Derechos Humanos de la Vicepresidencia de la República;
- Sr. Santiago Ammatuna, Director de Derechos Humanos de la Vicepresidencia de la República;
- Sr. Fernando Daniel Cabrera, Funcionario de la Vicepresidencia de la República;
- Sra. Amalia Quintana, Directora de Derechos Humanos y Derecho Internacional Humanitario del Ministerio de Defensa Nacional;
- Sr. Santiago García, Director de Capacitación y Derechos Humanos del Ministerio de Tecnologías de la Información y de la Comunicación;
- Sra. Carolina Rodríguez, Directora de Investigación y Desarrollo de Gabinete Técnico del Ministerio de Industria y Comercio;
- Sr. Juan José Oporto, Técnico del Departamento de Derechos Humanos del Ministerio de Desarrollo Social;
- Sr. Justo Pastor Leiva, Jefe de la Unidad de Análisis y Estrategias del Ministerio de Agricultura y Ganadería;
- Sr. Raymond Crecchi, Director General de Anticorrupción y Asesoría Legal de la Secretaría de Emergencia Nacional;
- Sra. Ofelia Insaurralde, Directora de Planificación y Sistematización de la Secretaría de Emergencia Nacional;
- Sra. Gisselle Minardi Lateral, Directora de Dictámenes de la secretaría Nacional Anticorrupción;

-
- Sr. César Alarcón, Director de Transparencia y Anticorrupción de la Secretaría de la Función Pública;
 - Sra. Ana María Pujol, Directora de Políticas de Inclusión y no discriminación de la Secretaría de la Función Pública;
 - Sr. Rubén Riquelme, Director de Asuntos Jurídicos de la Secretaría Nacional de Inteligencia;
 - Sra. Celia Godoy, Directora General de Planificación Lingüística de la Secretaría de Políticas Lingüísticas;
 - Sr. Carlos Garay, Director de Planificación Estratégica y Evaluación Institucional de la Secretaría de Políticas Lingüísticas;
 - Sra. Liz Villamayor, Secretaria General de la Secretaría Técnica de Planificación y Desarrollo;
 - Sra. Mirtha Fatecha, Asesora de la Secretaría Técnica de Planificación y Desarrollo;
 - Sra. Estela Franceschelli, Asesora de la Secretaría Nacional de Cultura;
 - Sra. Marina Cuquejo, Directora de Coordinación y Planificación del Instituto Nacional de Desarrollo Rural y de la Tierra;
 - Sra. Dalila Ferreira, Directora de Regulación Patrimonial de propiedades del Instituto Nacional de Desarrollo Rural y de la Tierra;
 - Sr. Ramón Romero, Procurador Delegado de la Procuraduría General de la República.
-